

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس:

طبيعة المجتمع الدولي

أستاذ الدرس: الدكتور عطوي خالد أستاذ محاضر قسم "أ"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف الدرس

تتمثل أهداف الدرس في تعريف الطلبة على طبيعة المجتمع الدولي فيما إذا كان مجتمعا منظما أم

مجتمعا فوضويا:

ملخص الدرس:

لقد احتدم الخلاف بين الفقهاء والمفكرين حول طبيعة المجتمع الدولي، وانقسم الفقه بشأن هذا الموضوع إلى عدة اتجاهات، وهي تمكن إجمالاً في الواقعيون الذين رأوا بأن المجتمع الدولي هو مجتمع فوضوي، وأن العلاقات في المجتمع الدولي تتصف بالقوة، وما تنتجه من فوضى، لأن العلاقات الدولية حسبهم ما هي إلا دراسة للعلاقات السلمية والحربية بين الدول، وتأثير القوى ذات البعد الدولي فيها، لأن العلاقات الدولية تقوم حسبهم في غياب أي سلطة مركزية، الأمر الذي دفع البروفسور هادلي بول إلى وصف المجتمع الدولي بالمجتمع الفوضوي، وهو ما حدا به إلى تأليف كتاب يحمل الوصف نفسه The Anarchical Society، وهو نفس الطرح الذي أخذ به ستانلي هوفمان حينما ميز بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني واصفا المجتمع الأول بالمجتمع غير المنظم لافتقاده لسلطة مركزية، بينما وصف الثاني بالمنظم بسبب وجود سلطة الدولة (الفرع الأول)، كما رأى المثاليين أن المجتمع الدولي مجتمع منظم، وأن العلاقات الدولية تتصف بالنظام (الفرع الثاني).

الفرع الثاني:

المجتمع الدولي غير منظم

على خلاف المثاليون رأى الواقعيون أن المجتمع الدولي هو مجتمع فوضوي، أو بعبارة أخرى هو مجتمع اللاتنظيم، ومفهوم العالم الفوضوي هو مفهوم قديم، يرجعه بعضهم إلى المؤرخ الإغريقي تيوسيديد الذي يمكن اعتباره أقدم مؤسس لعلم العلاقات الدولية، وقد برر هؤلاء موقفهم القاضي بفوضوية المجتمع الدولي بكونه قليل التنظيم(أولا)، ضعيف التضامن، تسوده البدائية والقوة والصراع والتآمر (ثانيا)، كما لا يخضع أشخاصه للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (ثالثا).

أولا:

المجتمع الدولي مجتمع قليل التنظيم

إن المسح السريع للقانون الدولي العام يوضح أن المجتمع الدولي هو مجتمع يتكون من أشخاص تمتاز بعدم التجانس المزدوج، وذلك من حيث تركيبته القاعدية، ومن حيث أشخاصه، وهذا أمر يؤكد أن عدم التجانس في المجتمع الدولي قد يكون على مستوى الدول، باعتبارها الكيانات الأساسية للقانون الدولي(1)، كما قد يكون على مستوى أشخاص المجتمع الدولي (2)، وهذا الاختلاف في الحقيقة هو سنة من سنن الله سبحانه وتعالى، تدعو الشعوب والقبائل الخضوع للمساءلة عن اعمالها، و التعارف فيما بينها(3).

1: عدم التجانس القاعدي للمجتمع الدولي

يعتبر ريموند آرون (R. Aron) من أهم أنصار فوضوية المجتمع الدولي كونه رأى أن العلاقات الدولية تديرها شخصيتان فقط، أولهما الدبلوماسية، وثانيهما الجندي، فكلاهما يمثل الدولة محاولا الدفاع عن مصالحها إن استطاع، كما بنى هانز مورجنتو (H.Morgenthau) أفكاره الداعية لفوضوية المجتمع الدولي على أساس فكرة السلطة السياسية قائلا فيها بأن الدول تتمايز فيما بينها بحسب مدى تطورها على الصعيد الدولي، وهكذا بدا جليا أن أهم صفة يمتاز بها المجتمع الدولي هي عدم تجانس مكوناته الواقعية الجوهرية المتمثلة في الدول، لأن تطورات المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد أفرزت اختلافات من الناحية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو النامية، ومن الناحية السياسية بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية التي بدأت في الزوال، ومن الناحية الدينية بين الدول التي تعتنق الاسلام، وتلك التي تتبنى المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية أو غيرها من الديانات الأخرى. وهذا أمر يؤكد أن المجتمع الدولي يتميز بتفاوت كبير بين أعضائه، فالدول لها حقوق متساوية

من الناحية النظرية، لكنها متفاوتة كذلك في حجمها الجغرافي وعدد سكانها، ومتفاوتة في ثروتها وقوتها، وهذا التفاوت يعد السمة البارزة للمجتمع الدولية

يرجع عدم التجانس القاعدي للمجتمع الدولي في ادعاء كل دولة من الدول التمتع بالسيادة المطلقة، لأن نظرية السيادة تقضي باعتبار أن الدول لا تخضع في علاقاتها الدولية لأية سلطة خارجية، لأنه لا توجد سلطة تعلوها، فالدول هي مصدر القانون الدولي، وهي بقدر ما تكون خاضعة له، فإنه قلما تعترف بقواعده التي لا تتفق مع مصالحها، وهذا يثبت أن خضوعها للقاعدة القانونية ليس أمراً حتمياً، فضلاً على أن الحكومات تفسر القاعدة القانونية بشكل مختلف، ولا تلجأ بالتالي إلى التسوية السلمية والتحكيم إلا لحل النزاعات الضئيلة الشأن، وهذا ما يؤكد جورج بورديو الذي يرى أن استخفاف الدول بالقانون الدولي نابع من غياب السلطة القادرة على فرض احترام القانون في المجتمع الدولي.

2: عدم تجانس كيانات المجتمع الدولي

يميز القانون الدولي بين جملة من الكيانات المختلفة هي الدول، والمنظمات الدولية، والشعوب المستعمرة والدول ناقصة السيادة وحركات التحرر، فأما الدول والمنظمات الدولية فقد اعترف لها القانون الدولي بالشخصية القانونية التي تمكنهم من التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الدولية، أما الكيانات الأخرى فهي لم ترتق بعد لتنظم في شكل دول مستقلة، إما بسبب الاستعمار، أو لعدم توافر العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية الكافية، أو لأي سبب آخر... وهذا رغم أن أثبتت وجودها وفرضت نفسها من خلال كفاحها المبرر من أجل تقرير مصيرها.

3: عدم التجانس سنة من سنن الله سبحانه وتعالى

إذا كان الواقعيون يرون بأن المجتمع الدولي هو مجتمع فوضوي لكونه لم يصل إلى بناء تنظيم دائم قائم على مبادئ ثابتة تحكم العلاقات بين مختلف الأمم والشعوب، وتحدد المسؤوليات فيما بينها، فالحقيقة أن هذا الأمر يعد سنة من سنن الله سبحانه وتعالى، الذي قال في كتابه العزيز: "وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۚ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"، وهذا ما جعل هذه الآية تؤكد أن تطور المجتمعات الانسانية عبر العصور ما هو إلا ترجمة بسيطة لهذه الآية الكريمة التي تؤكد سنة الله في خلقه البشري الذي يتشكل من أمم مختلفة، وهذه الأمم تتعرض للمسؤولية عن أخطائها الناتجة عن مخالفة اعمالها للحدود التي كانت على علم بها، وهذا شيء يؤكد كذلك أن الله سبحانه وتعالى قد أكد على التنوع والاختلاف مصداقاً لقوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ». كما أكد الله سبحانه وتعالى

على أن اختلاف الشعوب والقبائل لا يمنع من ضرورة التعارف بينها مصداقا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ".

ثانيا:

المجتمع الدولي ضعيف التضامن، تسوده القوة

يعتبر المجتمع الدولي- حسب أنصار المدرسة الواقعية- هو مجتمع ضعيف التضامن، لأن المتأمل في حاله يجده أقرب إلى ذلك المجتمع البدائي غير المنظم والفوضوي، الذي يميل فيه العضو لمصالحه فقط، وهولن يتخلى عن تلك طبيعته التصارعية، وعن حقوقه لصالح القانون الدولي، فأنصار المدرسة الواقعية يرون أن المجتمع الدولي هو مجتمع فوضوي أي أنه مازال باقيا على فطرته التي فطر عليها l'Etat de nature حيث يغلب فيها منطق القوة، كما نادى بذلك ثيوسيديد(1)، وتوماس هوبز(2) وغيرهما من المحافظين الجدد(3)، وكذا بعض المعاهدات الدولية التي لم تحرم استخدام القوة بصفة نهائية(4).

1: نظرية ثيوسيديد حول فوضوية المجتمع الدولي

إن المجتمع الفوضوي هو مفهوم قديم، يرجعه بعض المؤرخين إلى المؤرخ الإغريقي الشهير ثوقيديدس ثيوسيديد(460 ق.م 395 ق.م). الذي نقل عن أحد الاستراتيجيين العسكريين قوله: "إن الحرية مع الجيران يجب أن تقتل دائما إلى القدرة على مواجهتهم"، ولهذا اعتبره مجتمع العلوم السياسية أبًا من آباء مجال العلاقات الدولية لما كتبه من تشريح للعلاقات بين أثينا واسبرطة أثناء الحرب بينهما، وملامح فلسفته الواقعية في تناول الصراعات بين القوى والدول، حيث يراها منظرو العلاقات الدولية حاليا نواة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والأكبر حتى يومنا هذا في مجالها.

2: نظرية هوبز حول فوضوية المجتمع الدولي

يعد توماس هوبز أحد فلاسفة القرن السابع عشر في انجلترا كونه عاش بين 1588 و 1679 م، وهو يبدأ نظريته حول فوضوية المجتمع الدولي بالقول بأن الانسان يميل بفطرته إلى الصراع مع أقرانه إما لانتزاع فائدة أو دفاعا عن ذاته وحماية لأمنه الشخصي. ولذلك تنازل الأفراد عن جزء من حريتهم مقابل تمتعهم بالأمن والأمان في المجتمع الوطني، وعلى صعيد العلاقات الدولية رأى هوبز أن المجتمع الدولي هو ذلك المجتمع الذي تظل فيه القوة هي القانون الوحيد الذي يحكم العلاقة بين الدول أو الجمهوريات كما يسميها هوبز، وتماشيا مع هذا المنطق يصير من حق كل جمهورية أن تسير علاقاتها مع الآخرين على النحو الذي تراه أكثر تحقيقا لمصالحها ودفاعا عنه، فلا يوجد أي قانون يمكن أن

يفرض عليها دون أن تقبله طواعية، لأنه لا توجد سلطة تعلوا على سلطتها، وتبعاً لذلك فالقانون الذي يحكم علاقات هذه الأخيرة في حالة عدم وجود قانون تم قبوله طواعية من جانبها هو قانون الغاب الذي يعطي لكل جمهورية منها الحق في أن تتذرع بكافة الوسائل التي تحمي كيانها.

3: نظرية المحافظين الجدد حول فوضوية المجتمع الدولي

لقد تأسس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر اليهودي الألماني ليوشتراوس الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938، وعمل استاذاً جامعياً في جامعة شيكاغو، وأسس ما عرف بالشتراوسية الليبرالية التي مثلت الجذور الأولى للمحافظين الجدد، الذين تحدت رؤيتهم للعالم بكثير من الارتياب والشك وعدم اليقين، فالمجتمع الدولي لديهم هو مجتمع تسوده البدائية والتآمر والصراع، وأنه مجتمع تصارعي وفقاً للنموذج الهوبزي، وفيه تشكل المنافسة العسكرية الدائمة من أجل السيطرة المعيار الأساس، لأن العالم الذي نعيش فيه بحسب معتقدتهم، يستحيل فيه الاعتدال بين جميع الأمم وتغيب فيه الثقة بين البشر.

4: عدم تحريم القانون الدولي لاستخدام القوة بصفة نهائية

رغم تنصيب ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها، إلا أن النزاعات المسلحة مازالت مستمرة في المجتمع الدولي، فالبعض قد استعملها تحت عنوان الدفاع الشرعي، والبعض الآخر استخدمها تحت عنوان تدابير الأمن الجماعي، وهذا ما جعل التنزع سمة للمجتمع الدولي، وقد حاول الكتاب البحث في أسباب هذه النزاعات، فأرجعها هانز مورجنتو إلى الطبيعة العدوانية الكامنة في النفس البشرية، كما أرجعها البعض الآخر من الدارسين إلى العوامل الاقتصادية والجغرافية و الديمغرافية، في حين أرجعها جانب ثالث إلى اختلاف المصالح بين الدول، وهو ما عبر عنه شوارزنبرجر بقوله: أن الدول تملك "غريزة التنافر"، كما اقتبس شومان عن الكسندر هاملتون قوله: "أن أسباب العدوان بين الأمم لا تعد ولا تحصى"، ولذلك وصف "دوت" العلاقات بين الدول بالنزاع الذي لا يتوقف بل يندلع أحياناً في حرب مكشوفة.

علاوة على ما سبق قال مارسيل ميرل M. Merle أن افتقار النسق الدولي إلى مؤسسات تعلو سيادة الدولة وتنظم العلاقات فيما بينها، قد جعل الصراعات هي السائدة والدول تسعى إلى تحقيق مصالحها عن طريق سياسة القوة، أما قواعد القانون الدولي فليس لها أية تأثير في سيادة الدول.

ثالثاً:

افتقار المجتمع الدولي للسلطات الثلاثة

يذهب ريموند آرون، وهانز مورجنتو وجورج بوردو إلى القول بأن المجتمع الدولي هو مجتمع غير منظم إذا ما قورن بالمجتمعات الوطنية، فهذه الأخيرة تعتبر على درجة كبيرة من التضامن والتكامل بين أعضائها لأنها مزودة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطات البوليس والقوات المسلحة التي تسمح لها بمواجهة النزاعات ووضع حلول لها، أما المجتمع الدولي فهو لا يملك الأجهزة والتنظيمات الشبيهة بتلك التي تتوافر عليها المجتمعات الوطنية، فهو لا توجد فيه السلطة القضائية التي تتمتع بصفة الإلزام في قراراتها (1)، ولا السلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ قواعد القانون الدولي في المجتمع الدولي (2)، ولا السلطة التشريعية تشرع القوانين بمعزل عن إرادة المخاطبين بها، وهذا كله يعني أنه، لا وجود لإرادة دولية في المجتمع الدولي، تضع القوانين وتنفذها بمعزل عن إرادة المخاطبين بالقانون (3).

1: فوضوية المجتمع الدولي لافتقاره للسلطة القضائية

رغم وجود بعض الهيئات القضائية كمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المحاكم الخاصة بحقوق الإنسان كالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، إلا أن أنصار فوضوية المجتمع الدولي قد رأوا أن النزاعات داخل هذا المجتمع تختلف عن النزاعات في المجتمعات الوطنية، ففي الوقت الذي لا تؤثر فيه النزاعات الوطنية على النظام القانوني الوطني، ولا تزعزع في أركانه، نجدهم قد أشاروا إلى تأثير النزاعات الدولية في العلاقات القائمة بين الدول المتنازعة، وفي السلام العالمي بصورة عامة. ضف إلى ذلك أن القرارات القضائية الوطنية لها قوة تنفيذية، أما الأحكام الصادرة عن القضاء الدولي تبقى مفتقرة إلى من ينفذها.

2: فوضوية المجتمع الدولي لافتقاره لسلطة التنفيذية

رأى بعض الفقهاء أن هناك تناقضا جذريا بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني، وبرروا ذلك بأن الميثاق الذي أبرمه المواطنون داخل الدولة، قد مكّهم من إفراز سلطة تمتلك احتكار القهر والقسر والاجبار، في حين أن العلاقات بين الدول تفتقر لمثل هذا الميثاق لتمتع كل دولة من الدول بسيادتها الخاصة بها، فقواعد القانون الدولي العام تفتقر لجزاء منظم وفاعل يطبق على كل من يخالفها، وهذا العنصر أكثر من غيره ارتباطا بموضوع فاعلية القاعدة القانونية، وذلك لأن الجزاء يضطلع بدور تنفيذي يتجسد في إجراءات القسر والإكراه التي تتخذها السلطة التنفيذية لإلزام الأشخاص بالقانون، فوظيفة الجزاء هي ضمان تطبيق وتنفيذ ما يوجد في كل نظام قانوني من قواعد وأحكام

3: فوضوية المجتمع الدولي لافتقاره لسلطة التشريعية

يتميز المجتمع الدولي بغياب السلطة التي تعلو سلطتها سيادة جميع الدول وتضع القوانين التي تحكمه، لهذا السبب رأى بعض الفقهاء أن غياب هذه السلطة قد حول المجتمع الدولي إلى مجتمع فوضوي، لذلك شبه عدد من الفقهاء (كانط، هوبز، اسبينوزا، بينتام) حالة المجتمع الدولي بحالة الطبيعة، إذ رأوا أن العلاقات بين الدول لا تقوم في غياب مشرع دولي إلا على القوة، وحتى على فرضية وجود معاهدات بينها فهي لا تشكل قواعد ثابتة، إذ يمكن للقوة أن تؤدي إلى إنهاؤها ما دامت قواعد هذه المعاهدات من وضع الدول لا من وضع مشرع دولي أعلى منها، ولذلك اعتبر "أوستن" أن ما يطلق عليه القانون الدولي ليس قانونا بمعنى الكلمة، وإنما هو عبارة عن مجرد أخلاق دولية أو أفكار ومشاعر سارية بين الأمم، وهذا ما جعل القانون الدولي ينشأ نتيجة قواعد تعارفت عليها الدول وأقرتها في ممارستها، ما جعل تلك القواعد غير مكتوبة في بداية الأمر، لكن مع تطور المجتمع الدولي لاحقا، أصبحت تلك القواعد مدونة في اتفاقات ومواثيق دولية

الفرع الأول:

المجتمع الدولي منظم

يرى المثاليون أن المجتمع الدولي هو مجتمع منظم بكل ما يعنيه التنظيم من وجود تضامن بين أعضائه، الذين يحكمهم القانون الذي يحمي الصالح العالم للمجتمع الذي صار يتوافر على جملة من التنظيمات التي يناط بها السهر على تحقيق الأهداف المشتركة، وهذا ما جعلهم المثاليون يرون المجتمع الدولي المنظم هو ذلك المجتمع الذي يتوفر على هيكل تنظيمي يعبر عليه (أولا)، ونظام قانوني يسري عليه (ثانيا)، وبعض علاقات التضامن والتكافل التي تركز التعاون بين أطرافه (ثالثا).

أولا:

وجود هيكل تنظيمي للمجتمع الدولي

يحاول أنصار المفهوم المثالي عند مقارنتهم بين المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية أن يركزوا على أوجه التماثل بينهما، ويصفون المجتمع الدولي بأنه مجتمع منظم، أو على الأقل وصل لقدر من التنظيم يوصله إلى مرحلة الجماعة، وأنه يمثل دون أدنى شك في نظرهم الجماعة الدولية، وأن عناصر التماسك والتضامن أقوى من عناصر الانقسام، وأنه لا خيار عند هؤلاء إلا أن نقول بوجود هيكل تنظيمي للمجتمع الدولي

ويتفق العديد من أنصار المجتمع الدولي المنظم مع معارضهم من أنصار فوضوية المجتمع الدولي، في النظر إلى الدول بأنها الأعضاء الرئيسية إن لم تكن الوحيدة في ذلك المجتمع، فالعديد من فقهاء

القانون الدولي العام أمثال ريتير Reuter و كافاريه Cavare يرون أن المجتمع الدولي قد يضم أشخاصاً أخرى غير الدول كالمنظمات الدولية مثلاً، أو مثل بعض الأفراد أو مجموعات الأفراد على أن وجود هؤلاء واستمرارهم لا يفلت عن إرادة الدول ذات السيادة، ومن ثمة فإن الدول ذات السيادة تظل هي العنصر الغالب في تكوين المجتمع الدولي، ومرد الفوضى السائدة بينها يرجع إلى ادعاء كل منها المتمتع بالسيادة المطلقة، فالدولة مصدر القانون الدولي، بقدر ما هي خاضعة له، ولكنها قلما تعترف بالقواعد التي لا تتفق مع مصالحها، وهذا يثبت أن خضوعها للقاعدة القانونية ليس أمراً حتمياً، فضلاً على أن الحكومات تفسر القاعدة القانونية بشكل مختلف، ولا تلجأ بالتالي إلى التسوية السلمية والتحكيم إلا لحل النزاعات الضئيلة الشأن.

ثانياً:

خضوع المجتمع الدولي للنظام القانوني

يشير المثاليون إلى أن المجتمع الدولي هو مجتمع منظم لأنه محكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من القواعد التي تسري على كافة، فالقانون لا ينشأ إلا في مجتمع، فهو إذن ظاهرة اجتماعية. وهو يهدف إلى تنظيم العلاقات بين أفرادها، فهو إذن لا يوجد إلا في مجتمع منظم، وأنه منذ أن يوجد يصبح المجتمع الذي يولد فيه منظماً، فالمجتمع الدولي هو مجتمع مرتبط في الواقع بالقانون الدولي الذي يقوم بتنظيم العلاقات السياسية القانونية بين مختلف الوحدات الدولية، ويحدد حقوق كل منها، ولعل ما يؤكد تأهيل القانون الدولي بتنظيم المجتمع الدولي، هو قيام الدول على مجموعة من القواعد الملزمة، ووجود وحدات دولية يخاطبها بأحكامها، ووجود موضوع لقواعده تعنى بالمشاكل بين أعضاء المجتمع الدولي خلال السلم والحرب، فعلاقة القانون بالمجتمع الدولي واضحة، فبنية هذا الأخير وسلوك أعضائه ضمنها تقوم على القانون الدولي، وليس بالإمكان ترتيب الدول ضمن المجتمع الدولي دون الرجوع إلى القانون الدولي، بل إن تلك العلاقة يمكن اكتشافها من عبارة المجتمع الدولي ذاتها التي تستخدم للدلالة على وجود عدة أطراف في العلاقات الدولية ومستوى من الصراع الذي يمارس داخلها.

ثالثاً:

التضامن الصورة الغالبة لعلاقات المجتمع الدولي

يعتقد المثاليون أن المجتمع الدولي هو مجتمع منظم يسوده التضامن والتكافل بين أعضائه، وقد استدلوا على ذلك بإبرام العديد من المعاهدات الدولية وعقد العديد من المؤتمرات (1)، وتأسيس الكثير من المنظمات الدولية (2)، ووضع الكثير من القواعد التي تعبر عن المصالح المشتركة للجماعة

الدولية (3)، كما استدلو على ذلك بكون الفوضى هي صفة لصيقة بكل المجتمعات الدولية والوطنية (4).

1: ابرام المعاهدات وعقد المؤتمرات صورة تضامن للمجتمع الدولي

قال مارسيل ميرل M. Merle إن تاريخ العلاقات الدولية وحاضرها إذا كان قد شهد العديد من الحروب فإنهما قد شهدا أيضا العديد من الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تهدف إلى ارساء وتطوير التعاون بين الدول، لذلك قال بعض الدارسين في هذا الإطار أن جذور الترابط في المجتمع الدولي ترجع بصفة أكثر وضوح إلى القرن التاسع عشر حيث سعت الدول الأوروبية بعد الحروب النابليونية إلى تحقيق استقرار القارة الأوروبية من خلال عقد مؤتمرات و ابرام معاهدات تتضمن الحل السلمي للنزاعات، وقد كانت باكورتها مؤتمرات لاهاي المبرمة سنتي 1899 و 1907.

2: تأسيس المنظمات الدولية صورة تضامن للمجتمع الدولي

لقد رأى الأستاذ محمد سعيد الدقاق أن ظاهرة التنظيم الدولي قد ولدت لكي تركز التعاون بين الدول، لذلك أصبحت من المعالم المميزة للمجتمع الدولي المعاصر، فمنذ أن أنشئت اللجنة الدائمة للملاحة في نهر الراين 1815، والاتحاد الدولي للاتصالات 1865، واتحاد البريد العالمي 1974، تم تأسيس بعد ذلك عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، كما تم تأسيس العديد من المنظمات الدولية والاقليمية كمنظمة الصحة، ومنظمة العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية، منظمة اليونسكو، وهذا ما جعل المنظمات الدولية تجعل المجتمع الدولي يتصف بالارتباط والتعاون.

3: تقنين المصالح المشتركة للدول صورة تضامن للمجتمع الدولي

لقد رأى بول روتر أن تقنين المصالح المشتركة للجماعة الدولية يعتبر صورة من صور التضامن في المجتمع الدولي، وقد استشهد في هذا الإطار باتفاقية 1967 الخاصة بمجال الفضاء التي اعتبرت ركاب الأقمار الصناعية هم ممثلين عن الانسانية، و اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار 1982 التي نصت على مفهوم التراث المشترك للإنسانية، و اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 التي نصت في مادتها 53 و 64 على مفهوم القواعد الآمرة التي وضعت لكي تحمي مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا أمر يؤكد أن النظام الذي يحكم العلاقات الدولية يتناسب في قوته وضعفه مع قوة وضعف التضامن الدولي المذكور، فإذا قرر أعضاء المجتمع الدولي إقامة علاقات مشتركة تهدف إلى الحفاظ على مصالح المجتمع الدولي ففي هذه الحالة يكون التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي قويا، أما إذا تواهن أعضاء المجتمع الدولي في مراعاة مصالحهم المشتركة ففي هذه الحالة يكون التضامن بينهم ضعيفا، لأن

التضامن ينشأ برضا الدول واتفاقها بإرادتها الحرة وهو لا يفرض عليها لأن الدول لا تخضع في علاقاتها مع غيرها من الدول لأية سلطة خارجية.

4: الفوضى صفة لصيقة بالمجتمع الدولي والمجتمع الوطني

يرى المثاليون أن ما يسخر به المجتمع الدولي من فوضى ليست سمة لصيقة بالمجتمع الدولي وحده، بل هي صفة لجل المجتمعات الوطنية، خصوصا تلك التي تشكل العالم الثالث، وأن القول بعدم تنظيم المجتمع الدولي، هو قول بعدم تنظيم كافة المجتمعات الموجودة في عالم اليوم، وهذا أمر صعب، بل ومستحيل. كما يشير هؤلاء بأن وجود العنف والقوة من حين لآخر داخل المجتمع الدولي، لا يعني بأنه مجتمع فوضوي، فالعنف والصراعات القبلية موجودة داخل كل المجتمعات الوطنية، ولم تستطع السلطة المركزية، واجهزة القضاء واجهزة الشرطة أن تمنع ذلك، فكيف لا نقر بتنظيم المجتمع الدولي الذي يخلو من سلطة فوقية.